

مُسْتَنْدَرِك الأَخْفَشِ فِي القَافِيَةِ*

أ. دَوَّاح أَحْمَد

جامعة تلمسان - الجزائر

اهتدى العربُ إلى القافية منذُ عهدٍ بعيدٍ لا نملكُ من الدلائل ما يكشفُ عن حُدوده، وتطاولَ بهم الزَّمنُ، فوضعوا لها ما أَحَبُّوا من قواعدَ لسنا ندرى أيضا متى وضعوها؟ ومتى اتَّفَقُوا عليها؟ ولكنْ ما بين أيدينا من شعرٍ جاهليٍّ تامٍّ في نظامه، كاملٍ في قواعده، يُنبئُ عن هذا الزَّمنِ البعيدِ، والتَّطوُّرِ الدَّائِبِ.

وعلى الرَّغمِ من أسفنا لضياع هذه الأطوار الأولى، بقيَ لنا من أخبارِ الجاهليةِ المتأخِّرةِ ما ينمُّ عن تنبُّه العربِ، وبخاصَّةٍ مَنْ تحَضَّرَ منهم، إلى بعضِ الظواهرِ المتصلةِ بالقوافي، وما قد يُصيبُ الأوضاعَ التي تعارفوا عليها بالخللِ، وإنْ كان أحدٌ منهم لم يُعلنِ عن هذه الأوضاعِ.

استعمل العربُ كلمةَ القافيةِ في المجالِ الشَّعريِّ منذُ أمدٍ بعيدٍ، ونعثرُ عليها في شعرِ عُبَيْدِ بْنِ الأَبْرَصِ الأَسديِّ (تـ25 ق هـ) حيثُ يقولُ عليّ (الوافر):

سَلِ الشُّعْرَاءَ: هَلْ سَبَّحُوا كَسَبَّحِي بُحُورَ الشُّعْرِ أَوْ غَاصُوا مَغَاصِي
لِسَانِي بِالتَّيْبِيرِ، وَبِالقَوَافِي وَبِالأَسْجَاعِ أَمْهَرُ فِي الغِيَاصِ¹

ونجد كلمة القافية بعد ذلك شائعة على السنة الشعراء المخضرمين كالأعشى والخنساء وكعب بن زهير، وسويد بن كراع وحسين بن الحمام، وابن ميادة والأعشى وطرفة بن العبد وعبد بني الحسحاس.

إن مصطلح القافية مصطلح قديم، يرتبط بالشعر، منذ أن عرفت العربية، ذلك بأن القافية هي أوضح ما في البيت الشعري، وعندها ينتهي، وفيه تتركز العناية.

وقد اختلف اللغويون الأوائل حول تحديدها، من حيث بدايتها ونهايتها على آراء عدة. فقد أقام الخليل (ت 175هـ) رأيه على أساس رياضي صوتي وصاغه في عبارة هي حمالة أوجه، إذ بدأ بالنظر إلى آخر البيت، ثم نكص عائدا به إلى مبتدئه.

قال أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ): "القافية عند الخليل آخر البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن .

كقوله: عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا²

فالقافية عنده من القاف إلى آخر البيت.³

وينقل القاضي أبو يعلى التنوخي (كان ما يزال حياً عام 487هـ) في كتابه الشهير، رأياً آخر للخليل، يقول: "أما الخليل فله في القافية قولان: أحدهما أنها الساكنان الآخران من البيت وما بينهما مع حركة ما قبل الساكن الأول منهما، فعلى هذا القول تكون القافية في قول الشاعر من (الطويل):

إِذَا مَا أَتَتْ مِنْ صَاحِبٍ لَكَ زَلَّةٌ فَكُنْ أَنْتَ مُحْتَالاً لِزَلَّتِهِ عُنْدَرًا⁴

تكون القافية حركة العين والذال والراء والألف،

وفي قول آخر من (الطويل):

وَلَيْسَ الْغِنَى وَالْفَقْرُ مِنْ شِيَمَةِ الْفَتَى وَلَكِنْ حُطُوظٌ قُسِمَتْ وَجُدُودٌ

حركة الدال الأولى والواو والدال والواو.

والقافية على قول الخليل الآخر ما بين الساكنين الأخيرين من البيت مع الساكن الأخير فقط⁵

وأول ما خالف فيه الأخصف الأوسط (ت-215هـ) الخليل تعريف القافية، إذ يحددها تحديداً موجزاً فيقول: "اعلم أن القافية آخر كلمة في البيت"⁶ ونحن نأخذ بقول الخليل لأنه أقدم، ولأن غالبية العروضيين الأوائل قد تابعوه في ذلك، ثم لرفض الأخصف الرأي القائل بأن القافية تعني الروي.

ويوضح لنا فساد مذهب الأخصف لأن أهل العروض يجمعون على أن في القوافي قافية يُقال لها المتكاوس. والمتكاوس: "هو كل قافية توالى فيها أربع متحرّكات وهو جزء واحد وهو فعلتن يقع في ضروب الرجز وليس للمتكاوس غيره"⁷.

كقول العجاج (ت-97هـ) من (الرجز):

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإِلَهَ فَجَبَّرَ

فقوله (لاهَ فَجَبَّرَ) هو القافية مع الساكن الذي قبل الهاء، وهو الألف، فهذه كلمة وبعض أخرى، فيترتب على قول الأخصف ترك قافية المتكاوس، وهي موجودة بالإجماع، ولا تكون من كلمة أبداً.

يستند الأخصف في رفضه للرأي القائل بأن القافية هي حرف الروي إلى حجاج

نذكر منها:

"وفي قولهم قافية دليل على أنها ليست بالحرف، لأن القافية مؤنثة، والحرف مذكرة، وإن كانوا قد يؤنثون المذكر، ولكن هذا قد سُمع من العرب، وليست تؤخذ الأسماء بالقياس"⁸.

فالأخفش هنا يُناقشُ الذين جعلوا القافيةَ حرفَ الرَّويِّ لآئِهَ لازمٌ؛ فاعترض على هذا التعريف، وحجته في ذلك أن الأسماء لا تُؤخذُ بالقياس.

ويُضيف قائلاً:

"العربُ لا تعرفُ الحروفَ، أخبرني مَنْ أئقُّ به أنهم قالوا لعربيٍّ فصيحٍ: أنشدنا قصيدةً على الدالِّ، فقال: وما الدالُّ يا أبي؟ وسألتُ العربَ وغيرها عن الدالِّ وغيرها من الحروف فإذا هم لا يعرفون الحروف"⁹

ثمَّ يستطرِدُ موضحاً رأيه ومُصرِّحاً على فكرته:

"مَنْ زعم أن حرفَ الرَّويِّ هو القافية، لآئِهَ لازمٌ له، قلتُ له: إن الأسماءَ لا تُؤخذُ بالقياس، إنَّما ننظرُ ما تُسمِّي العربُ فنُسمِّي به، ونقولُ له: صحَّةُ البيت لازمةٌ، فهلاً تجعلها قافيةً، وتألِّفه لازمٌ له وبنائوه، فهلاً تجعل كلَّ واحد من ذا قافية؟"¹⁰

ثمَّ يُمعن في استحضار حُجَّةٍ أخرى فيقول:

"ولو كانت القوافي هي الحروف كان قولُ الشاعر: من (الرَّجز):

يَا دَارَ سَلَمَى، يَا اسَلَمَى ثُمَّ اسَلَمَى"¹¹

فَحِنْدِفُ هَامَةُ الْعَالَمِ

مع قوله:

غير معيب، لأنَّ القافيتين مُتَّفقتان إذ كانتا ميمين، ولجاز قال مع قيل، لأنك تقول: إذا اتَّفقت القوافي صحَّ البناء."¹²

ووجه العيب هنا أن هذا الشطر الأخير من أرجوزة العجاج مؤسَّسٌ. فالألفُ من كلمة الْعَالَمِ تأسيسٌ، واللامُ دخيلٌ، والميمُ رويٌّ، مع أن قوافي الأرجوزة جميعاً مجردةٌ غيرُ مؤسَّسة، فإذا جاء بيتٌ مؤسَّسٌ في قصيدة قوافيها غيرُ مؤسَّسة فذلك عيبٌ يُسمونه السناد.

و يَمْضِي الْأَخْفَشُ فِي حَشْرِ الْحُجَّةِ تَلَوَّ الْحُجَّةَ لِيُثْبِتَ صَوَابَ مَوْقِفِهِ، وَوَجَاهَةً رَأْيِهِ
فَيَقُولُ: "وَإِذَا سَمِعْتَ الْعَرَبُ مِثْلَ هَذَا قَالُوا: اخْتَلَفَتِ الْقَوَائِي. فَقَوْلُهُمْ: اخْتَلَفَتِ الْقَوَائِي،
يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَعْنُونَ الْحُرُوفَ"¹³

و يُتَّبِعُ هَذِهِ الْحُجَّةَ بِأُخْرَى قَائِلًا: إِذَا بُنِيَ الْبَيْتُ كُلُّهُ إِلَّا الْكَلِمَةَ الَّتِي هِيَ آخِرُهُ قِيلَ:
بَقِيَتِ الْقَافِيَةُ، وَلَوْ قَالَ لَكَ شَاعِرٌ: اجْمَعْ لِي قَوَائِي، لَمْ تَجْمَعْ لَهُ أَنْصَافًا، وَأَمَّا تَجْمَعُ لَهُ
كَلِمَاتٌ، نَحْوُ: غَلَامٌ وَسَلَامٌ"¹⁴

و لَعَلَّ مَا يَقُولُهُ الْأَخْفَشُ هُنَا هُوَ السَّبَبُ فِي أَخْذِهِ بِتَعْرِيفِ الْقَافِيَةِ عَلَى أَنَّهَا الْكَلِمَةُ
الْأَخِيرَةُ إِطْلَاقًا.

إِنَّ مَا رَدَّدَهُ الْأَخْفَشُ فِيمَا اقْتَبَسْنَاهُ عَنْهُ مِنْ إِطْلَاقِ الْعَرَبِ الْكَلِمَةَ لَتَعْنِي مَعْنَى فَنِيًّا،
دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ هُوَ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةَ الْفَنِيَّةَ وَلَيْسَ الْعِلْمَ، إِذِ الْعَرَبُ لَمْ تَعْرِفْ
عِلْمَ الْقَوَائِي وَلَكِنَّهَا عَرَفَتْ الْقَوَائِي.

كَمَا أَنَّ حُجَجَ الْأَخْفَشِ وَاضِحَةٌ الْقَصْدِ فِي أَنَّهُ أَرَادَ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةَ وَلَيْسَ الْعِلْمَ،
خَاصَّةً وَأَنَّ الْأَخْفَشَ جَعَلَهَا الْكَلِمَةَ الْأَخِيرَةَ فِي الْبَيْتِ؛ فَكَيْفَ نَقُولُ إِذَا: إِنَّ الْمُرَادَ هُوَ عِلْمُ
الْقَوَائِي وَلَيْسَ الْقَوَائِي نَفْسَهَا.

فَالْخَلِيلُ هُوَ أَوَّلُ مَنْ جَعَلَ الْقَافِيَةَ عِلْمًا، وَعَرَّفَهَا اعْتِمَادًا عَلَى مَفْهُومِ الْحَرَكَةِ
وَالسُّكُونِ وَعَلَى أَسَاسِ لَوَازِمِهَا مِنَ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ؛ وَعَلَى عَدَدِ صَيغِهَا وَدَلَالَتِهَا
الصُّوتِيَّةِ، وَحَدَّدَ الْمِصْطَلِحَاتِ، وَرَبَطَ الْقَافِيَةَ بِالْعُرُوضِ وَمَيَّزَ فِي الْقَافِيَةِ بَيْنَ السَّاكِنِ
الصَّحِيحِ وَاللَّيِّنِ، عَلَى خِلَافِ الْعُرُوضِ.

"ونستطيع أن نرى في مخالفة الأخفش الخليل في تعريفه القافية على ما سبق، عودةً بالتعريف من الدقة العلمية إلى العمومية، وسبب ذلك تغليب السماع عن العرب على الجهد العلمي، حتى ولو كان مبنياً على ذلك السماع وغير مخالف له"¹⁵

"تجمع المصادر كلها، سواء التي ترجمت للخليل، أو التي نقلت علمه إلينا عبر القرون على أنه هو الواضع والمستنبط لعلم العروض: نظاماً وأنساقاً ووحداتٍ ومصطلحات"¹⁶

بنى الخليل هذا النظام كله، وميّز بين مكوناته، وفرّع الفروع على ضوء تفرّعها في واقع الشعر، وأعطى لكل واحد من ذلك اسماً خاصاً به فقدم لنا علماً متكاملًا قام على استقرار حالة الشعر، ووصفه، وقد كان رائده من وراء كل ذلك التقيّد بما سُمع من هذا الشعر، واحترام الشائع من ظواهره، وعدم إهمال التادر منها، بشرط سماعه، وعدم تحكيم ذوقه في إثبات ما لاحظ وجوده.

"وضع الخليل بن أحمد لأوزان القصيد وقصار الأرجاز ألقاباً لم تكن العرب تتعارف تلك الأعاريض بتلك الألقاب، وتلك الأوزان بتلك الأسماء، كما ذكر الطويل، والبسيط، والمديد، والوافر، والكامل، و أشباه ذلك، كما ذكر الأوتاد و الأسباب، و الخرم والزحاف."¹⁷

وأضاف الأخفش فيما أضاف بعض مصطلحات القافية التي لم يأت الخليل على ذكرها في نظامه العروضي، ومن هذه المصطلحات: التّعديّ والمتعدّي، والغلوّ والغالي والإشباع.

"وزاد الأخفش (الغالي) (والتعدّي) في الحروف، و(الغلوّ) و(التعدّي) في الحركات"¹⁸

و مما لم يذكر الخليل التعدي والمتعدي، والغلو والغالي. أما التعدي فحركة الهاء التي للمضمر المذكر الساكنة في الشعر نحو: حَبْلُهُ¹⁹ فإهَاءٌ مُتَحَرِّكَةٌ إذا واصلت كلامك. والمتعدي الواو التي تلحقها من بعدها نحو: تنفرُ منه الخيلُ ما لم تغزله. وكذلك الياء، فحركة الهاء التعدي والياء المتعدي²⁰.

وإما سُميت هاتان الحركتان تعدياً، والياء والواو بعدهما متعدياً لأنه تجاوزت للحدّ وخروج عن الواجب، ولا يُعتدُّ به في الوزن لأنّ الوزن قد تناهى قبله، جعلوا ذلك في آخر البيت بمترلة الخزم في أوله.

و تحريك هاء الوصل الساكنة يُؤدّي إلى كسر الوزن، فالضرب (مُسْتَفْعِلُنْ) "لم تُغزله" ولو حرّكت الهاء في "تغزله" لصار (مُسْتَفْعِلْتُنْ) وهذا يُؤدّي إلى كسر واضح في الوزن. والغلسو حركة قاف: وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ حَاوِيِ الْمُحْتَرَقِينَ²¹.

فالغلو تجاوزت لقدر ما يجب، وهو عند العروضيين أفحش من التعدي، ولا يُعتدُّ به في الوزن، لأنّ الوزن قد تناهى قبله.

و الأصل (المحترق) و(الخفق) ألحقتُ بهما نونٌ، فخرج بذلك على الوزن، فصار الضرب (مُسْتَفْعِلْتُنْ) وهذه التفعيلة، لا يُعتدُّ بها في ضرب الرجز، وسُمي هذا العيب غلواً لأنّ الغلو هو الزيادة على الوزن.

"والتون هي الغالي"²² والغالي هو الحرف أو التوين اللذان يحدثان عن حركة الغلو، وذلك يكون في الروي المقيد الزائد على الوزن، وهو غير محتسب في التقطيع.

"و أنكر الرّجاج والسّيرافي ثبوت هذه النون البتّة، لأنه يكسر الوزن، وقالوا: لعلّ الشاعر كان يزيد (إن) في آخر بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهم السامع أنّ التّون تنوينٌ، واختار هذا القول ابنُ مالك"²³.

يقول ابن مالك (ت761هـ) وهو يتحدث عن التنوين الغالي اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن:

" والحقّ أنّهما نونان زيدتا في الوقف، كما زيدت نون "ضَيْفِنِ" في الوصل والوقف، وليستا من أنواع التنوين، لثبوتهما مع "أل" وفي الحرف والفعل، وفي الخط والوقف، ولخذهما في الوصل".²⁴

وهذه ليست من لوازم القافية، لأنها زيادة ألحقت بعد تمام الوزن، وقد ذكر الأخفش هذه المصطلحات: التّعديّ والمتعدّي والغلوّ والغالي وحشّرها مع أسماء لوازم القافية، وهو يعترف في مكان آخر بأنّهنّ:

" لا يُحتسب بهنّ في البيت، وإنّما هنّ زوائد كزوائد الواو وسائر حروف العطف في أوّل البيت، وفي أوّل النصف الثاني، ثمّ لا يُحتسب بهنّ، وإنّما زادهنّ كما يزيدون (ما) و(لا) في الكلام".²⁵

إنّ الأخفش قادة قياس هذه الزوائد على زيادة الواو وسائر حروف العطف كما قال، في أوّل البيت إلى إثباتها، فقياس الغالي والغلوّ والمتعدّي والتّعديّ على الخزم هو مصدر استدراكه هذه الحروف والحركات التي يعترف بأنها ليست من لوازم القافية.

ويذكر الأخفش مصطلح الإشباع وهو عيبٌ من عيوب القافية ويُعرفه بقوله: "و هو حركة الحرف الذي بين التأسيس والرؤي المطلق"²⁶ : ويستشهد ببيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس من قصيدة له يهجو فيها بني شيبان ويتهدّدهم من (الطويل):

يَسْرِيدُ يَعْضُ الطَّرْفَ دُونِي كَأَنَّمَا زَوَى بَيْنَ عَيْنَيْهِ عَلَيَّ الْمَحَاجِمُ²⁷

"كسرة هذه الجيم هي الإشباع، قد لزمتهما العربُ في كثير من أشعارها، ولا يحسنُ أن يجتمع فتحٌ مع كسرٍ، ولا مع كسرٍ ضمٌّ، لأنّ ذلك لم يُقل إلا قليلا".²⁸

و ضرب الأخفضُ مثلاً لحركة الدخيل وهي الكسرة في جيم (المحاجم)، وحركة الدخيل أي حركة وسنضرب مثلاً للضمّة مع الكسرة، كقول مجنون بني عامر (ت-68هـ) من (الطويل):

فَلَوْ كُنْتُ إِذْ أَرَمَعْتَ هَجْرِي تَرَكْتَنِي جَمِيعُ الْقُوَى وَالْعَقْلُ مِنِّي وَأَفْرُ
وَلَكِنَّ أَيَّامِي بِحَقْلِ عُنَيْزَةٍ وَبِالرَّضْمِ أَيَّامٌ جَنَاهَا التَّجَاوُرُ²⁹
فحركة الدخيل في البيت الأول هو الفاء كسرة، وحركته في البيت الثاني وهو الواو ضمة.

و أما الفتحة مع الضمة فكقول علي بن جبلة العكوك (ت-213هـ) بمدح الحسن بن سهل من (الطويل):

أَعْطَيْتَنِي يَاوِيَّ الْحَقِّ مُبْتَدئًا عَطِيَّةٌ كَأَفَاتِ مَدْحِي وَلَمْ تَرْنِي
مَا شِئْتُ بَرَفِكَ حَتَّى نَلْتَ رَيْفَهُ كَأَنَّمَا كُنْتُ بِالْجُدْوَى تُبَادِرُنِي³⁰
فحركة الدخيل في البيت الأول هو الراء فتحة، وأما حركته في البيت الثاني فهو الراء ضمة.

و أما الكسر مع الضمّ فكقول الشاعر من (الطويل):

وَكُنَّا كَعُصْنِي بَانَةٌ لَيْسَ وَاحِدٌ يَزُولُ عَلَى الْحَالَاتِ عَنْ أَيِّ وَاحِدٍ
تَبَدَّلَ بِي خِلًا فَخَالَلتُ غَيْرَهُ وَخَلَيْتُهُ لَمَّا أَرَادَ تَبَاعُدِي³¹
فحركة الحاء في البيت الأول كسرة (وَاحِدٍ) وحركة العين في البيت الثاني ضمة (تَبَاعُدِي)

و إذا كان الأخفض لا يستحسن اجتماع الفتح مع الكسر، أو الكسر مع الضمّ بحجة أن ذلك لم يأت في الشعر إلا قليلاً، فإن الخليل يذهب إلى إجازة ذلك.

و يذهب ابن رشيح القيرواني (تـ456هـ) مذهبا، ولعله قد انفرد به حين أقرَّ بأنَّ الأَخْفَشَ و أبا عمر الجرمي (تـ225هـ) ومن تبع مذهبهما قد أنكروا على الخليل تسمية الرَّسِّ.

" وقد أنكر الجرمي والأخفش وأصحابهما على الخليل تسمية الرَّسِّ، وقالوا لا معنى لذكر هذه الفتحة، لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، وإنما احتيج إلى ذكر الحذو قبل الرِّدْف لأنَّ الحذو قد يتغيَّر، فيكون مرَّةً فتحةً قبل ألف، ومرَّةً كسرةً قبل ياء، ومرَّةً ضمَّةً قبل واو" ³²

والتأسيس لا يُتصوَّر قبلها إلا فتحةً، كقول النَّبِغَةَ الشَّيبَانِي (تـ 125 هـ) من (الطويل):

و تُعْجِبُنِي اللَّذَاتُ نَمَّ يَعْجُوْنِي وَ يَسْتُرُنِي عَنْهَا مِنْ اللَّهِ سَاتِرُ
وَ يَزْجُرُنِي الْإِسْلَامُ وَالشَّيْبُ وَالثَّقَى وَ فِي الشَّيْبِ وَالْإِسْلَامِ لِلْمَرْءِ زَاجِرُ ³³

ففتحة السين في البيت الأول (سَاتِرُ) وفتحة الزاي في البيت الثاني (زَاجِرُ) هي الرَّسِّ.

و يذكر أبو العلاء المعري (تـ 449 هـ) أنَّ الخليل قد ذكر الرَّسَّ وكذلك فعل الأَخْفَشُ، وهذا خلافا لا ين رشيح الذي يزعم أنَّ الأَخْفَشَ قد أنكروا على الخليل الرَّسِّ.

"وأما الحركاتُ فمنها الرَّسُّ وهي فتحة ما قبل التأسيس، وقد ذكرها الخليل وابن مسعدة" ³⁴

و جعل القاضي التنوخي أنَّ الجرمي قد أنكروا الرَّسَّ فيما أنكروا على الخليل :
"وكان أبو عمر الجرمي لا يعتدُّ بهذه الحركة في اللوازم، لأنَّ ما قبل الألف لا بدُّ أن يكون مفتوحاً" ³⁵

و الأمر على ما ذكر، إلا أنه يلزمه في الدخيل ألا يعتد بالحركة لأنه لا يكون إلا متحركاً بإحدى الحركات الثلاث.

و لا يُجيزُ الأَخْفَشُ في التَّوجِيهِ أن يجتمع الفتح مع غيره، ويذهبُ في ذلك مذهب الخليل الذي يقول: "تجوزُ الضمَّةُ مع الكسرة، ولا تجوزُ الفتحةُ مع غيرها. فإن كان مع الفتحة ضمَّةٌ أو كسرةٌ فهو سِنَادٌ". والجلیدُ قول طرفة بن العبد (ت564م) يصفُ أحواله وتنقله في البلاد وهواه من (الرَّمْل):

كَيْفَ أَرْجُو حُبَّهَا مَنْ بَعْدَمَا عَلِقَ الْقَلْبُ بِنُصْبٍ مُسْتَسِرٍّ
أَرْقَ الْعَيْنَ خَيْالًا لَمْ يَقِرَّ طَافَ وَالرَّكْبُ بِصَحْرَاءِ يُسْرٍ³⁶

و أيضاً لا يجيزُ الخليلُ التَّوجِيهِ حينما يختلفُ الفتحُ أو الكسرُ أو الضمُّ كما ذكر الأَخْفَشُ ويرى أنه أجدرُ ألا يُجاز. ويرى أن: "التَّوجِيهِ قد جمعتُه العربُ وأكثرتُ من جمعه وهذا لم يُقل إلا شاذاً وهذا أجدرُ ألا يُجاز"³⁷.

و التَّوجِيهِ: حركة الحرف الذي قبل الرويِّ المقيد، وكان بعضهم يُسميه الإجازة، وقد ذهب قومٌ من الشعراء مذهباً استعملوا فيه الفتح والضم والكسر في قصيدة واحدة منهم رؤبةُ بنُ العجاج (ت145هـ) وذلك في قوله من (الرجز):

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ،
ثُمَّ قَالَ: مَضْبُورَةٌ قَرُولُ هِرْجَابٍ فُنُقِ،
ثُمَّ قَالَ: أَلْفَ شَتَّى لَيْسَ، بِالرَّاعِي، الْحَمِقِ³⁸.

وقد جعل المعريُّ الأَخْفَشَ مُجِيزاً لاجتماع الفتح والضم والكسر في التَّوجِيهِ كما نصَّ على أن ذلك ليس، بسناد عند الأَخْفَشِ: "وإذا اختلفت هذه الحركة فهو عيبٌ يُنسبُ إلى السِّنَادِ عند الخليل وليس بعيبٍ عند الأَخْفَشِ"³⁹.

و يُعَضِّدُ الْخَطِيبُ التِّرِيزِيُّ (تـ502هـ) قولَ المعرِّي، السَّابِقِ، وَيُصْرِّحُ بِأَنَّ سِنَادَ التَّوْجِيهِ لَيْسَ بِسِنَادِ عِنْدِ الْأَخْفَشِ، لِأَنَّهُ اطَّرَدَ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ وَكَثُرَتْ كَثْرَةً فَاحِشَةً: "وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودَةَ لَا يَرَاهُ سِنَادًا لِكَثْرَتِهِ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ"⁴⁰.
وَلَا مَرِيَّ الْقَيْسِ، نَحْوَ هَذَا فِي قَصِيدَةٍ يَصِفُ فَرَسَهُ وَخُرُوجَهُ إِلَى الصَّيْدِ مِنَ (الْمُتْقَارِبِ):

فَلَا وَأَبِيكَ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْسِرُ
ثُمَّ قَالَ: إِذَا رَكِبُوا الْخَيْلَ وَاسْتَلَّامُوا تَحَرَّقَتِ الْأَرْضُ وَالْيَوْمُ قُرُ
ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا : يَا هَنَاهُ وَيَحْكُ الْأَحْقَتَ شَرًّا بِشَرٍّ⁴¹

و يُلَاحِظُ هُنَا فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ الثَّلَاثَةِ أَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ نَوْعَ بَيْنِ الْكَسْرِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ (أَفْسِرُ) حَيْثُ كَسَرَ الْفَاءَ، وَبَيْنَ الضَّمِّ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي (قُرُ) حَيْثُ ضَمَّ الْقَافَ، وَبَيْنَ الْفَتْحِ فِي الْبَيْتِ الثَّلَاثِ (بَشَرٌ) حَيْثُ فَتَحَ الشَّيْنِ.

وَلِطَرَفَةٍ كَذَلِكَ مِثْلُ هَذَا، حَيْثُ جُمِعَ بَيْنَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ فِي قَصِيدَتِهِ الَّتِي قَالَهَا فِي يَوْمِ قِضَّةٍ مِنْ أَيَّامِ حَرْبِ الْبَسُوسِ، وَهُوَ الْيَوْمُ الْمَعْرُوفُ بِتَحْلَاقِ اللَّمَمِ لَمَّا أَمَرَ الْحَارِثُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ بَكْرِ بِحَلْقِ رُؤُوسِهِمْ لِيَعْرِفَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَكَانَ هَذَا الْيَوْمُ لِبَكْرِ عَلَى تَعْلَبَ : مِنْ (الرَّمَلِ)

نَزَعُ الْجَاهِلِ فِي مَجْلِسِنَا فَتَرَى الْمَجْلِسَ فِينَا كَالْحَرَمِ
ثُمَّ قَالَ: وَقَسًا جُرْدٍ، وَخَيْلٍ ضَمَّرٍ شُرْبٍ، مِنْ طُولِ تَعْلَاكِ اللَّجْمِ⁴²
وَلَكِنَّ أبا عمر الجرمي فيما نقل المرزباني (تـ384هـ) يقول في سناد التوجيه:
"وَكَانَ الْأَخْفَشُ لَا يَرَى هَذَا سِنَادًا، وَيَقُولُ، قَدْ كَثُرَ مِنْ فُصْحَاءِ الْعَرَبِ"⁴³

و يُعقَّب العَلَمِيُّ على هذا الرواية المتناقضة مع ما سبق ذكره عن رأي الأَخْفَش، في سِنَاد التَّوْجِيهِ من حيثُ الإجازةُ والمنعُ:

"وإذا صَحَّت هذه الرواية يكون قد أُثِر عن الأَخْفَش رأيان متناقضان في سِنَاد التَّوْجِيهِ، أوْلهما ما وَرَدَ قَبْلُ صريحاً في كتابه من عدم جَوَاز الفتح مع غيره، وثانيهما ما نقله الجرمي. ولعلَّ المعرِّي والتبريزي فيما سبق أن يكونا اعتمدا على رواية الجرمي، لا على كتاب الأَخْفَش نفسه، فلفظه فيه صريحٌ."⁴⁴

فالأَخْفَشُ يجعلُ اجتماعَ الفتح مع الضمِّ والكسرِ سِنَاداً، وهو بذلك يخالف الخليل، وحجَّته في ذلك نُدرته في الشعر العربي. ويذكر المعرِّي أن ذلك سِنَادٌ عند الأَخْفَش، وآية ذلك قَلْتُهُ، بل ويجعله عيباً من العيوب التي تشينُ الشعرَ: "وهذا سِنَادٌ في رأي الأَخْفَش والدليلُ على أنه عيبٌ قَلْتُهُ."⁴⁵

و إذا كان الأَخْفَش مخالفاً للخليل في سِنَاد الإشباع، فإنه يتابعه في سِنَاد التَّوْجِيهِ. فهو إذن يخالف المطرَّد في السَّماع فيتابع الخليل في سِنَاد التَّوْجِيهِ، ويتابع المطرَّد فيه ليخالف الخليل في سِنَاد الإشباع. وهذا مظهرٌ من مظاهر مخالفته للخليل واستدراكه عليه.

لقد أجازَ الخليلُ تعاقبَ الحركاتِ، لأنَّ الأصلَ في حركةِ الدَّخِيلِ عندهُ أن تُحَرِّكَ بِأَيِّ حركة، حتىَّ أنه أهملَ تسميتها، وهو الذي سمىَّ الإشباعَ. أمَّا الأَخْفَشُ فموقفهُ الذي يعكسُهُ كتابُهُ غامضٌ، ولعلَّ سبب ذلك ما لحقَ الكتابَ من تحريفٍ. فَمَرَّةً يَتَّفِقُ مع الخليل ويأتي بقول فيه تناقضٌ:

"وقال أبو الأسود، فلزم اللام في القصيدة من (الطويل):

حَسِبْتُ كِتَابِي إِذْ أَنْتَ مُعْرَضًا لِسَيِّبِكَ لَمْ يَذْهَبْ رَجَائِي هُنَالِكَ

نَعَيْمُ بْنُ مَسْعُودٍ حَقِيقٌ بِمَا أَتَى وَ أَنْتَ بِمَا تَأْتِي حَقِيقٌ كَذَلِكَ⁴⁶
 و قد يلزمون الكسر قبل هذه الكاف، ولا يُجزون غيره، وكذلك قاله أكثر
 الشعراء. وما أرى اختلاف ذلك إلا سناداً، لأنَّ الشعراء لم تَقْلُهُ إلا هكذا أو قبله
 تأسيس⁴⁷

فهو هنا يتفق مع الميرد (تـ286هـ) أو يكاد، ومرة أخرى يتفق مع الخليل:
 ولا أبالي الحركة التي بعد التأسيس أن تختلف، ولا أعده عيباً، وهو قليل، وكان الخليل
 يُحيزه⁴⁸

و في النسخة التي حققها د. عزة حسن نجد قوله هكذا (أو قبله تأسيس) وفي
 النسخة التي حققها أحمد راتب التفاح نلاحظ اختلافاً في حرف العطف، حيث يرِدُ هكذا
 (إذ قبله تأسيس)، ولعلَّ العلميَّ نجد عنده التفسير المقتنع لهذه المسألة، حيث يُبرِّرُ هذا
 التناقض بقوله: "ومصدر التناقض عندي أن كلمتين قد سقطتا من الأصل المخطوط
 لكتاب الأَخْفَشِ وهما (في المقيد) وأفترض أن أصل قول الأَخْفَشِ هو ما يلي (ولا أبالي
 الحركة التي بعد التأسيس "في المقيد" أن تختلف ولا يُعدُّ هذا الاختلاف عيباً، فهو قليل،
 وكان الخليل يُحيزه. وبذلك نسلم من هذا التناقض"⁴⁹

لقد حرص الأَخْفَشُ، على أن يترك عُيوباً فاحشةً كما ترك أشياءً هيئةً يسيرةً لم
 يعبها العلماء، و لم يتجنبها القدماء، ومنها ثبأته على الكسرة والإشباع، لم يُخلط بها
 الضمّة، وذلك مباحٌ عند جمهور العلماء، وإنما الفتحة مع الحركتين الأخرين هي التي
 كانت محلَّ خلاف، وقد قال التابعهُ الدُّبَيَانِي (تـ 602م) بمدح الثُّعْمَانِ و يعتذرُ إليه
 ويهجو مرةً بن ربيع بن قُرَيْعٍ من (الطويل):

مُصْطَحِبَاتٍ مِنْ لَصَافٍ وَبَسْرَةٍ يَزُرُنَ إِلَّا لَا، سِيرُهُنَّ التَّدَاوُعُ

ثم قال:

سَمَامًا تُبَارِي الرِّيحَ، خُوصًا عِيُونَهَا
لَهْنٌ رَذَايَا بِالطَّرِيقِ وَدَائِعٌ⁵⁰
وقال يرثي النعمان بن الحارث بن أبي شمر العسائي من (الطويل):

بَكَى حَارِثُ الْجَوْلَانِ مِنْ فَقْدِ رَبِّهِ
وَ حُورَانَ مِنْهُ مُوحِشٌ مُتَضَائِلٌ
ثم قال:

فَعُودًا لَهُ عَسَانٌ يَرْجُونَ أَوْبَهُ
وَ تَرَكْتُ، وَرَهْطُ الْأَعْمَمِينَ وَكَأْبِلٌ⁵¹
وقال أبو ذؤيب الهذلي (ت27هـ) من (الطويل):

أَسَاءَلْتُ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تُسَائِلِ
عَنِ السَّكَنِ أَمْ عَنْ عَهْدِهِ بِالْأَوَائِلِ؟
وقال فيها:

فَإِنْ وَصَلَتْ حَبْلَ الصَّفَاءِ فَدَمٌ لَهَا
وَ إِنْ صَرَمْتَهُ فَأَنْصَرِمُ عَنْ تَجَاهِلِ⁵²
وقال صخر الغي يرثي أخاه أبا عمرو بن عبد الله فهشته حية فمات من (الطويل):

لَعَمْرُ أَبِي عَمْرٍو لَقَدْ سَاقَهُ الْمَنَا
إِلَى جَدَّتِ يُوزِي لَهُ بِالْأَهَاضِبِ
فَلَمْ يَرَاهَا الْفَرَّخَانَ بَعْدَ مَسَائِلِهَا
وَ لَمْ يَهْدَأْ فِي عَشَّهَا مِنْ تَجَاوِبِ⁵³
وهذا قد أكثرت منه الشعراء الفصحاء، وأشنع منه قول ذي الرمة غيلان العدوي
المضري (ت117هـ) من (الطويل):

بَعِيدَاتٌ مَهْوَى كُلِّ قُرْطٍ عَقْدَتُهُ
لِطَافِ الحَشَا تَحْتَ التُّدِيِّ الْفَوَالِكِ
ثم قال:

إِذَا غَابَ عَنْهُنَّ الْعُيُورُ وَ أَشْرَقَتْ
لَنَا الْأَرْضُ فِي الْيَوْمِ الْقَصِيرِ الْمُبَارَكِ⁵⁴
وهؤلاء الشعراء قد يُعذرون في مثله هذا، وهذا أبو عبادة البحتري (ت284هـ) بمدح
إسحق بن كنداج عندما تُوجَّح وقلد السفين يقول من (الرجز):

لِلَّهِ عَهْدٌ سُوِّقَتْهُ مَا أَنْضَرَ
إِذْ جَاوَرَ الْبَادُونَ فِيهِ الْحُصْنَ رَا
ثُمَّ قَالَ:

مَا قُلِدَّ السِّيفَيْنِ إِلَّا أَنْجَلَتْهُ
فِي الْحَرْبِ تُوجِبُ أَنْ يُقْلَدَ آخِرًا⁵⁵
و قد دخل فيها هو أشنع من هذا حين مدح إسماعيل بن بلبل قائلاً من (الكامل):
لَا تُلْحِقَنَّ إِلَى الْإِسَاءَةِ أُخْتَهَا
شَرُّ الْمَسَاوِي أَنْ تُسِيءَ مُعَاوِدًا
وَأَرْفَعُ يَدَيْكَ إِلَى السَّمَاحِ مُفَضَّلًا
إِنَّ الْعَلَا فِي الْقَوْمِ لِلْأَعْلَى يَدَا
شَرُّوِي أَبِي الصَّقْرِ الَّذِي مَدَّتْ لَهُ
شَيْبَانُ فِي الْحَسَنَاتِ أَبْعَدَهَا مَدَى
وَيَسْرُني أَنْ لَيْسَ يُكْرَمُ شَيْمَةً
مِنْ مَعْشَرٍ، مَنْ لَيْسَ يُكْرَمُ وَالِدًا⁵⁶

واختلاف حركة الحرف بين التأسيس والروى المقيّد عند المعري أقبح من اختلاف التوجيه، وقد جعل هذه الحركة كذلك توجيهها قال: "ولم يُفرّقوا بين المقيّد الجرد والمقيّد المؤسّس، وهو عندي في المؤسّس أقبح لأنه يختلف الحرف بالحركات بين حرفين لازمين، وإذا كان المقيّد مجرداً لم يكن قبل التوجيه حرف لازم"⁵⁷

و من المؤسّس المقيّد الذي اختلفت فيه الحركة قول الخطيئة (تـ59هـ) بمدحُ
بغيضاً وبهجو الزّبرقان من (الرجز)

شَاقَتَكَ أَضْعَانٌ لِلْيَمِّ (م) لِي يَوْمَ نَاظِرَةٌ بَوَاكِرُ
ثُمَّ قَالَ: الْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْهَجَا (م) نَ مَعَا لَهَا وَبَرٌّ مُظَاهِرٌ⁵⁸

الإيطاء:

"جاء في اللسان: "وَاطَأَ الشَّاعِرُ فِي الشَّعْرِ، وَأَوْطَأَ فِيهِ إِذَا اتَّفَقَتْ لَهُ قَافِيَتَانِ عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، فَإِنْ اتَّفَقَ اللَّفْظُ وَاخْتَلَفَ الْمَعْنَى فَلَيْسَ بِإِيطَاءٍ، وَقِيلَ وَطَأَ فِي الشَّعْرِ

وأوطأ فيه وأوطأه، إذا لم يُخالف بين القافيتين لفظاً ولا معنى، فإن كان الاتِّفاقُ باللفظ والاختلاف بالمعنى، فليس بإيطاء⁵⁹

وفي الحديث الشريف قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ أَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا الْمُوْطُؤُونَ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤَلَّفُونَ"⁶⁰. رواه الطبراني في معارج الأخلاق من حديث جابر بسند ضعيف.

ومنه واطأ بعضه بعضاً: وافق، لقوله تعالى: "لِيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللهُ" [التوبة: 37]. ويبدو أن المصطلح العروضي (الإيطاء) أخذ معناه من مفهوم المواطأة، أي الموافقة، قال أبو القاسم الرقي (ت 45هـ) في تعريف الإيطاء "ذهب الخليل إلى أن كل كلمة وقعت موقع القافية وأعيد لفظها في قافية بيت آخر... فهو إيطاء"⁶¹ وقال أبو العباس المبرد (ت 286هـ): "الإيطاء إعادة القافية والمعنى واحد"⁶² وقال أبو العباس ثعلب (ت 291هـ): "والإيطاء تكرير القافية والمعنى واحد"⁶³. وقال المعري: "الإيطاء تكرير القافية في الشعر"⁶⁴

و أما الخليل فؤثر عنه رأيان متناقضان يرويهما الأخفش: يقول بعد حديثه عن الإيطاء: "والخليل يراه إيطاء إذا اتفق اللفظ واختلف المعنى"⁶⁵ ثم يأتي بما يناقض هذا الرأي في صفحة أخرى:

"وزعموا أن الخليل كان يجعل ما كان لفظه واحداً، واختلف معناه إيطاءً وهذا ينكر، وقد قال هو بخلافه لأنه قد جوز (ذهب) إذا أريد به الفعل مع (ذهب) إذا عني به الاسم وهو الذهب، و(الرجل) مع (الرجل) إذا كنت تعني بأحدهما الرجولة والآخر العلم"⁶⁶.

و يذكر أبو الطيب اللغوي (ت351هـ) أن: "للخليل ثلاثة أبيات على قافية واحدة يستوي لفظها ويختلف معناها، وإنما أراد بهذا أن يبين أن تكرار اللفظ في القوافي ليس بضائر إذا لم يكن لمعنى واحد، وأنه ليس بإيطاء، والأبيات من (السريع):

يَا وَيْحَ قَلْبِي مِنْ دَوَاعِي الْمَوَى إِذْ رَحَلَ الْجِيرَانُ عِنْدَ الْغُرُوبِ
أَتَبَعْتُهُمْ طَرْفِي وَقَدْ أَمَعُوا وَ دَمَعُ عَيْنِي كَفَيْضِ الْغُرُوبِ
بَانُوا وَ فِيهِمْ طَفَلَةٌ حُرَّةٌ تَفْتُرُ عَنْ مِثْلِ أَقَاحِي الْغُرُوبِ

فالغروب الأول غروب الشمس، والغروب الثاني جمع غروب وهو الدلو العظيمة المملوءة، والغروب الثالث جمع غرب الوهاد المنخفضة⁶⁷.

و حينما استعمل الأخفش كلمة (زَعَمُوا) فإن ذلك ينبئ عن شك مُريب في ذلك الرأي الذي نُسب إلى الخليل، ثم إن رواية أبي الطيب اللغوي مرفوعة في سندها عنده إلى مَنْ كان يلقى الخليل (محمد بن يحيى عن عمرو بن عبد الله أبي حفص العتلي عن أبي الفصل بن سليمان بن محمد بن موسى التوفلي عن الحرمازي عن الخليل) فهذه الرواية لا تترك لنا خياراً

فالإيطاء عند الخليل هو إعادة استعمال كلمة في القافيتين تتفق مع أخرى سبقتها في اللفظ والمعنى.

وقد اشترط الأخفش ومن بعده أن تتكرر الكلمة بلفظها ومعناها لكي تُعاب. فإذا تكرّر المعنى واختلف اللفظ فقدت المواطأة، وإذا تكرّر اللفظ واختلف المعنى لم يكن ذلك عيباً كالأبيات التي ذكرها أبو الطيب للخليل من قبل.

وقد خرج عن المواطأة عند الخليل الاسم والفعل المشتركان في اللفظ مثل: "ذَهَبَ تُرِيدُ التَّيرَ مَعَ ذَهَبَ" تريد الذهاب فلا يجعله إيطاءً لأن العوامل لا تقع عليهما" كقول الشاعر:

هَذَا جَنَائِي وَخِيَارُهُ فِيهِ
إِذْ كُلُّ جَانٍ يَدُهُ إِلَى فِيهِ⁶⁸

وخرج العَلَمُ والصُّفَّةُ المشتركان كالعبَّاس عَلَمًا لعمِّ النَّبِيِّ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، والعبَّاسُ صفةٌ للرجل الشديد العُبوس.

" وروى عنه الأَخْفَشُ سعيد بن مسعدة أَنه يُجْرِي "الرجل" إذا كان اسماً علماً و"الرجل" إذا كان من الرُّجولية مُجْرَى "ذَهَبٌ" من الثَّيْبِ و "ذَهَبٌ" من الذَّهَابِ "فلا يجعله إبطاءً، وهذا هو الصحيح"⁶⁹

وإذا اختلفَ المعنى واتفقَ اللَّفْظُ فليس بإبطاءً، وإن وقعتْ عليهما العواملُ فإبطاءٌ كقول النَّابِغَةَ الذُّبْيَانِيَّ يَرِثِي النَّعْمَانَ بِنَ الحَارِثِ مِنَ (البسيط):

أَوْ أَصْعُ النَّبِيَّتِ فِي سَوْدَاءِ مُظْلِمَةٍ تُقَيِّدُ الْعَيْرَ، لَا يَسْرِي بِهَا السَّارِي

ثم قال:

لَا يَخْفِضُ الرَّزَّ عَنَ أَرْضِ أَلْمَ هَا وَلَا يَضِلُّ عَلَيَّ مِصْبَاحِ السَّارِي

ومَّا ليس، بإبطاءٍ الجمعُ بين كلمتين إحداهما معرفة، والأخرى نكرة كقول الشاعر:

يَا رَبِّ سَلِّمْ سَدُوهُنَّ اللَّيْلَةَ،

وَلَيْلَةَ أُخْرَى، وَكُلَّ لَيْلَةٍ⁷⁰

وإذا تباعد ما بين البيتين فهو أحسن، وإذا لم يكن بينهما شيء فهو قبيح كقول الشاعر

تميم بن أبي مُقْبِل (تـ 37هـ) من (البسيط):

أَوْ كَاهْتِزَّازِ رُدَيْنِي تَدَاوَلَهُ أَيَدِي الثُّجَّارِ فَرَادُوا مَتْنَهُ لِينَا

وبعد بيتين قال:

نَازَعَتْ أَلْبَابُهَا لِي بِمُخْتَرِنِ مِنَ الْأَحَادِيثِ حَتَّى أَرْدَدُنَ لِي لِينَا⁷¹

وإن كان في صفتين فهو أحسنُ كقول الشاعر من (الرجز):

لَئِنْ خَرَجْتُ مِنْ دِمَشْقَ صَالِحًا
وَقَدْ تَجَهَّزْتُ جِهَازًا صَالِحًا
لَأَجْدِبَنَّ النَّسْعَ جَذْبًا صَالِحًا
وَآتِينَ بِالْعِرَاقِ صَالِحًا
إِنِّي رَأَيْتُ صَالِحًا لِي صَالِحًا⁷²

فهذا كل واحد منها في معنى. أما الأولى فمعناها: معافى، وأما الثانية فجهازٌ جيدٌ، وأما الثالثة فجذبٌ قويٌّ للنسع، وهو حزام الرّحل، وأما الرابعة فاسمٌ للممدوح الذي يقصده في العراق، وأما الخامسة فتافعٌ مفيدٌ.

وأعلن بعضُ العروضيين أن تكرار قافية المصراع الأول في قوافي الأبيات ليس عيباً، كقول امرئ القيس (ت-565م) من (الطويل):

خَلِيلِي مَرًّا بِي عَلَيَّ أُمُّ جُنْدُبٍ نُقِضَ لَبَائِنَاتِ الْفُؤَادِ الْمَعْدَبِ
فَإِنَّكُمْ إِن تَنْظُرَانِي سَاعَةً مِنْ الدَّهْرِ تَنْفَعَنِي لَدَى أُمِّ جُنْدُبٍ⁷³

وأنكر جماعة أن يكون الإيطاء عيباً، ولم يتحرّجوا في إباحته لمن عاصرهم من الشعراء ولم ينكروه عليهم: "أنشد أبو سلمة بن عياش أبا حية التميمي، كلمة طويلة جداً يقول فيها من (الطويل):

طَرِبْتُ وَمَا هَذَا بِحِينَ تَطْرُبُ وَرَأْسُكَ مُبَيِّضُ الْعِدَارَيْنِ أَشْيَبُ

فقال له التميمي: أرى فيها عيباً. قال: ما هو؟ قال لم أرك أعدت قافية بعد قافية. عدّه عيباً. أظنه عابه به إذ رأى أنه هرب منه⁷⁴

أما ابن سلام الجُمحيّ (تـ231هـ) فقد حظر الإيطاء على الشعراء لأنه يُزري بهم. قال وهو يتحدثُ عن عيوب الشعر وذكر الإيطاء: "ولا يجوز لمولّد، إذ كان عنده عيباً"⁷⁵

و عدّه سماجةً إن كان أكثر من قافيتين. وأجازه ابنُ رشيق القيروانيّ (تـ456هـ) للشعراء المولّدين:
" والإيطاءُ جائزٌ للمولّدين"⁷⁶

وتوسّط عبد الله الطيّب المجدوب (تـ1424هـ) حين تحدّث عن الإيطاء وعن اصطلاح العلماء على جواز إعادة القافية بعينها بعد سبعة أبيات أو عشرة: "وحظرُ الإيطاء على وجه العموم أمرٌ يتقبّله الذوق، لأنّ الذوقَ السليمَ يكره التكرارَ ما لم يدعُ إليه داعٍ قويٌّ، إلا أنّ الإصرارَ على الحظر في كلّ حالةٍ وكلّ مناسبة، وبِغضِّ النظر عن مُقتضيات الظروف التي تدعو إليه خطأً عظيمًا"⁷⁷

كقول الأعشى ميمون (تـ7هـ) في قصيدة بمدح قيس بن معد يكرب (المقارب):

تُقولُ أبتني حين جدّ الرّحيلُ
أبانا فلا رمت من عندنا
أرانا سواءً ومن قد يتيم
فإنا بخير إذا لم ترم
(أي لم ترح)

ويأبنا لا تزل عندنا
أرانا إذا أضمرتك البلا (م)
دُ نحفي ونقطع منّا الرّحم
أفي الطوف حفت عليّ الردي
وكم من رد أهله لم يرم⁷⁸
(أي: كم من هالك لم يفارق أهله).

فالفعلُ المضارعُ (تَرِمُّ) و(يَرِمُّ) مستعملٌ في قافيتي البيت الثاني والخامس، ولا يفصل بين هذين البيتين إلا بيتان اثنان، ومع ذلك فهذا الإيطاء ليس بمكروه موقَّعه في السَّمْع، بل هو مناسبٌ للمقام، وملائمٌ جدًا لما سبقه من تكرار (أَبَانَا) و(يَا أَبْتَا) و(عِنْدَنَا).

الإحصالات و الهوامش

• أ. دَوَّاح أحمد الملحقه الجامعية بُغنية - جامعة بوبكر بلقايد - تلمسان.

البحث: مُراجعة وتدقيق أ.د. رضوان التَّجَّار - قسم اللغة العربية و آدابها - جامعة

تلمسان

¹: عُبيد بن الأبرص: ديوانه، ص76، 77 و قيل: (عُبَيْدُ بْنُ الْأَبْرَصِ).

²: تمامه: بِمَنْى تَأْبَدُ غَوْلُهَا فَرِحَانُهَا؛ وهو للبيد بن ربيعة العامري - الرَّوزَنِي: شرحُ المَعْلَقَاتِ السَّبْعِ -

ص:131.

³: ابنُ جَنِي: مُخْتَصَرُ الْقَوَائِي، ص 29

⁴: يَنْسَبُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ دُرَيْدٍ الْبَيْتَ لِسَالِمِ بْنِ أَبِيضَةَ: أَبُو عَلِيٍّ الْقَالِي: الْأَمَالِيُّ 1/750.

⁵: التَّنُوْحِي: الْقَوَائِي، ص 67-68.

⁶: الْأَخْفَشُ: الْقَوَائِي - ص1.

⁷: أَبُو الْحَسَنِ الْعَرُوضِي: كِتَابُ فِي عِلْمِ الْعَرُوضِ. - ص 272.

⁸: الْأَخْفَشُ: الْقَوَائِي، ص1.

⁹: الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ وَالصَّفْحَةُ عَيْنُهَا.

¹⁰: الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ص4

¹¹: الْعَجَّاجُ: الدِّيَوَانُ ص 58، 62

¹²: الْأَخْفَشُ الْقَوَائِي، ص5

- 13: المصدر عينه: ص 6
- 14: المصدر نفسه، ص 5.
- 15: محمد العلمي: العروض والقافية - ص 303.
- 16: محمد العلمي: العروض والقافية، ص 60.
- 17: الجاحظ: البيان والتبيين - 139/1
- 18: التريزي: كتاب الالف في العروض والقوافيص 125.
- 19: لأبي التجم العجلي الراجر والبيت بتمامه: لَمَّا رَأَيْتُ الذَّهْرَ جَمًّا خَبَلَهُ * أَخْطَلَ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ خَطَلُهُ. ابن منظور: اللسان: (خَطَلٌ) - 105/5.
- 20: القوافي: الأخفش، ص 35.
- 21: البيت لرؤبة الراجر، تمامه: مشتبه الأعلام لسماع الخفخن. الديوان - ص 104.
- 22: القوافي: الأخفش، ص 36.
- 23: ابن هشام: مغني اللبيب - 395/2
- 24: ابن هشام: أوضح المسالك - 48/1.
- 25: الأخفش: القوافي، ص 36..
- 26: المصدر عينه: القوافي ص 37.
- 27: الأعشى: الديوان، الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس الكبير - ص 56.
- 28: الأخفش: القوافي ص 38
- 29: قيس بن الملوّح: الديوان ص 99
- 30: ابن قتيبة: الشعر والشعراء 2/852، 853.
- 31: نقلا عن: موسى الأحمد الملباني: المتوسط الكافي - ص 420.
- 32: ابن رشيق: العمدة - 147/1.
- 33: التابغة الشيباني: ديوانه - ص 70
- 34: المعري: اللزوميات - 1/35.

- 35: التتوخي: كتاب القوافي - ص 130.
- 36: طرفة بن العبد: الديوان - ص 50.
- 37: الأخفش: القوافي، ص 38.
- 38: من شواهد سبويه: الكتاب
- 39: المعري: الفصول والغايات - 34/1.
- 40: التبريزي: الكافي في العروض والقوافي ص 130.
- 41: امرؤ القيس: الديوان - ص 109-111
- 42: طرفة بن العبد: الديوان ص 91.
- 43: المرزباني: الموشح، ص 24.
- 44: محمد العلمي: العروض والقافية، ص 306.
- 45: المعري: رسائل أبي العلاء - ص 121.
- 46: أبو الأسود الدؤلي: الديوان - ص 106
- 47: الأخفش: القوافي، ص 20-21.
- 48: المصدر نفسه، ص 21.
- 49: محمد العلمي: العروض والقافية ص 307.
- 50: التابعة الذبياني: الديوان ص 81
- 51: المصدر نفسه: ص 91.
- 52: أبو ذؤيب الهذلي: ديوان الهذليين 139/1-141
- 53: صخر الغي: ديوان الهذليين 51/2-57.
- 54: ذو الرمة: الديوان - ص 318
- 55: البحتري: الديوان - ص 1425، 427.
- 56: المصدر نفسه: 276/2.

- 57: المعري: اللزوميات، 39/1
- 58: الخطيئة: الديوان - ص 31، 36.
- 59: ابن منظور: اللسان (وطأ) 236/15.
- 60: إحياء علوم الدين - 2 / 219
- 61: الرقي: كتاب القوافي - ص 92
- 62: المبرّد: القوافي وما اشتقت ألقابها منه - ص 12.
- 63: ثعلب: قواعد الشعر - ص 66.
- 64: المعري: رسالة الغفران - ص 35
- 65: الأخصش: القوافي ص 58.
- 66: المصدر عينه: ص 63
- 67: أبو الطيّب اللّغوي: مراتب التحوّين - ص 48، 49.
- 68: عليّ بن أبي طالب: الديوان - ص 205.
- 69: التبريزي الكافي، ص 128.
- 70: ابن منظور: اللسان (سدا) والبيت بلا نسبة 157/7.
- 71: ابن مُقبل: الديوان - ص 328، 329.
- 72: المعري: رسالة الصّاهل والشّاحح، ص 527.
- 73: امرؤ القيس: الديوان - ص 64.
- 74: ابن سلام الجُمحي: طبقات فحول الشعراء - 73/1
- 75: المصدر عينه - ص 72/1
- 76: ابن رشيّق: العُمدة: 152/1.
- 77: المجدوب: المرشد 32/1.
- 78: الأعشى: الديوان - ص 200.

مَوَارِدُ الْبَحْثِ وَمَصَادِرُهُ

● القرآن الكريم

●● الحديث النبوي الشريف

1. الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة): القوافي - تح: عزة حسن - مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم. دمشق - ط 1390هـ / 1970م.
2. الأعشى (ميمون بن قيس): الديوان - دار بيروت للطباعة - بيروت - ط 1406هـ - 1986م.
3. الأعشى (ميمون بن قيس): الديوان، الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس الكبير - طبعة فينة 1927م.
4. امرؤ القيس (بن حجر الكندي): الديوان - دار صادر - بيروت - (دت)
5. البحتري (أبو عبادة): الديوان، شرح كرم البستاني - دار بيروت - ط 1408هـ / 1987م.
6. التبريزي (الخطيب): كتاب الكافي في العروض والقوافي - تح: محمد أحمد قاسم - المكتبة العصرية - بيروت ط 1 - 1423هـ / 2003م.
7. التنوخي (القاضي): القوافي - تح: عوني عبد الرؤوف - مكتبة الخانجي مصر - ط 2 - 1978م.
8. نعلب (أبو العباس): قواعد الشعر - تح: د. رمضان عبد التّوّاب مكتبة الخانجي - القاهرة - ط 1995م.

9. الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر): البيان والتبيين تح: عبد السلام محمد هرون - دار الفكر - بيروت - ط 1367هـ - 1948م .
10. الجُمحيّ (ابن سلام): طبقات فحول الشعراء- تح: محمود محمد شاكر- دار المدنيّ بجدّة (دت).
11. ابن جنّي (أبو الفتح عثمان): مُختصر القوافي- تح: سيّد أحمد عليّ محمّد - مكتبة الزّهراء- القاهرة. ط 1995م.
12. الحُطيمية (جرولُ بنُ أوس): الدّيوان: شرح أبي سعيد الحسن السّكّريّ- دار صادر- بيروت (دت).
13. الدّوّليّ (أبو الأسود): الدّيوان - صنعة أبي سعيد الحسن السّكّريّ - تح: محمد حسن آل ياسين - دار ومكتبة الهلال - ط 2 - 1418هـ/1998م.
14. ذو الرّمة (غيلان بن عقبة): الدّيوان- شرح: عمر فاروق الطّبّاع- دار الأرقم- بيروت، ط 1، 1419هـ/1998م.
15. ابنُ رشيّق (القيرواني): العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده - تح: عبد الحميد هندراوي - المكتبة العصريّة - بيروت - ط 2004م.
16. الرّقّيّ (أبو القاسم): كتاب القوافي - تح: أحمد محمد عبد الدائم - دار الثقافة العربية - 1410هـ/1990م.
17. رؤبة الرّاجز: الدّيوان - تح: وليم بن الورد - دار الآفاق الجديدة - بيروت - ط 2 - 1980م.
18. الزّوزنيّ (الحسن بن أحمد): شرحُ المعلقات السّبع- تح: محمّد الفاضليّ- المكتبة العصريّة - بيروت - ط 1 - 1418هـ - 1998م.
19. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب - تح: عبد السلام محمد هرون- دار الجيل - بيروت- ط 1 - 1358هـ/1966م.

20. صخرُ الغسيّ : ديوانُ الهدليّين - دار الكتب المصرية - القاهرة - ط1995م.
21. طرفةُ بنُ العبد:الذّيوان- دار بيروت- بيروت - ط1402هـ/ 1982م.
22. أبو الطيّب اللّغوي: مراتبُ التحوّيسن- تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم- المكتبة العصريّة- بيروت- ط1- 1423هـ/2002.
23. عُبيد بن الأبرص: ديوانه- طبع مصطفى البايي الحلبي- مصر- ط1377هـ/ 1957م.
24. العجّاج: الذّيوان (الجزءُ الثّاني من مجموع أشعار العرب) طبعة برلين - 1902م.
25. العروضي (أبو الحسن): كتاب في علم العروض. تح: جعفر ماجد - دار الغرب الإسلاميّ - ط1- 1995.
26. العلميّ محمّد: العروض والقافية- دار الثقافة- الدّار البيضاء- المغرب ط1- 1404هـ / 1983.
27. عليّ بن أبي طالب: الذّيوان: جمع وطبع نعيم زرزور- دار الكتب بيروت - (دت)(دط).
28. الغزالي (أبو حامد): إحياء علوم الدين - تح: محمد تامر - دار الآفاق العربية - القاهرة- ط2004م.
29. القالي(أبو علي): الأمالي تح: عليّ محمّد زينو- مؤسّسة الرّسالة- بيروت، ط1- 1429هـ- 2008/.
30. ابنُ قُتيّبة(أبو محمد عبد الله بن مسلم): الشّعْر والشّعراء- تح أحمد محمّد شاكر- دار الحديث- القاهرة- ط1423هـ/ 2003م.
31. قيس بن الملوّح: الذّيوان - تح: عبد الستّار أحمد فراج - دار مصر للطباعة (د.ت) .
32. المبرّد(أبو العبّاس): القوائمي وما اشتقت ألقابها منه -: تح: د. رمضان عبد التّسوّاب، مطبعة جامعة عين شمس - مصر- ط 1972م.
33. المحذوب(عبد الله الطيّب): المرشدُ إلى فهم أشعار العرب وصناعتها - مطبعة مصطفى البايي الحلبي- مصر- ط1374هـ/1955م.

34. المرزباني (ابن عمران): الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء - تح: حسين شمس الدين دار الكتب العلمية - بيروت - ط 1415هـ / 1995م.
35. المعري (أبو العلاء): رسائل أبي العلاء - شرح : شاهين أفندي عطية - دار القاموس الحديث - بيروت (د.ت).
36. المعري (أبو العلاء): رسالة الصاهل والشاحج - تح: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطي) - دار المعارف - القاهرة - ط 1975م.
37. المعري (أبو العلاء): رسالة الغفران، تح: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطي) - دار المعارف - القاهرة - ط 1404هـ / 1984م.
38. المعري (أبو العلاء): الفصول والغايات - تح: محمود حسن زناي - القاهرة - ط 1938م.
39. المعري (أبو العلاء): اللزوميات - تحقيق: عمر فاروق الطباع - دار الأرقم - بيروت - (د.ت).
40. ابن مقبل: الديوان - تح: عزة حسن - مطبعة الترقى - دمشق - ط 1 - 1381هـ / 1962م.
41. الملياني (موسى بن محمد الأحمدي): المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي - دار العلم للملايين - بيروت - ط 1969م.
42. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم): لسان العرب - دار صادر - بيروت - ط 3 - 2004م.
43. التابغة الذبياني: الديوان، تح: كرم البستاني - دار بيروت، ط 1406هـ / 1986م.
44. التابغة الشيباني: ديوانه - شرح قدرى مايو - دار الكتاب العربي - بيروت - ط 1415هـ / 1995م.
45. ابن هشام (الأنصاري): أوضح المسالك، تح: محمود مصطفى حلاوي - دار إحياء التراث العربي - ط 1 - 1418هـ / 1998م.

46. ابن هشام (الأنصاري): مُغني اللبيب، تح: محمد مُحي الدين - المكتبة العصرية - بيروت - ط1416هـ/1995م .
47. المُدَلِّي (أبو ذؤيب): ديوان المُدَلِّين - دار الكتب المصرية - القاهرة - ط1995م .
- .48